المنفوحي: بلدية الكويت نجحت في إستراتيجيتها الهادفة إلى تحقيق الاكتفاء المالي في ميزانيتها

6

دعا إلى زيادة عدد مراكز الخدمة

الهدية يطالب بتمديد فترة تغيير الجوازات للتيسير على المواطنين

طالب النائب محمد الهدية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بتمديد فترة استبدال جواز السفر الحالي بالجواز الالكتروني ، وذلك تسهيلا على المواطنين الى جانب زيادة عدد مراكز الخدمة لاتاحة المجال لاستيعاب العدد الأكبر من المواطنين.

وقال الهدية في تصريح صحافي إن عدد المراكز التي تستقبل المواطنين لاستبدال جوازاتهم غير كافية وتشهد زحاما شديدا بالاضافة الى انه لا يوجد مواعيد عبر خدمة «اون لاين» وهو ما يجعل فترة تجديد الجوازات التي تنتهي 30 يونيو المقبل غير كافية لذا يجب تمديد الفترة أمام المواطنين.

من جانب آخر ثمن الهدية قرار وزير الداخلية بتشكيل لجنة لإعادة النظر في ترقيات الضباط، مؤكدا ان القرار يأتي في الاتجاه الصحيح لرفع الظلم عمن لم يشمله قرار الترقيات الأخير رغم انه مستحق.

وأكد الهدية ان هذا القرار محل ترحيب واطمئنان لجميع الضباط لأنه يعزز الشفافية والثقة لديهم في قرار الترقيات ويعطي كل ذي حق حقه.

محمد الهدية

طلب نسخا من دراسات الأمانة العامة للتخطيط

الدلال يسأل الحجرف عن خطط وزارة المالية لمواجهة الهدر في الإنفاق الحكومي

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير المالية د.نايف الحجرف عن خطط وتوجهات وزارة المالية التفصيلية لمواجهة الهدر في الانفاق الحكومي.

ونص السؤال على ما يلي:نشرت وسائل الإعلام تصريح وزير المالية منذ ايام قليلة والذي أشار فيه اثناء انعقاد فعاليات ملتقى الكويت للاستثمار الى الهدر المالي في نشاط المؤسسات الحكومية حيث ذكر أن وزير المالية الدكتور نايف الحجرف أفاد ان الوزارة وضعت هدفا رئيسا بمواجهة الهدر الحكومي من دون المساس بالإنفاق الاستثماري الذي زادت نسبته في هذه الميزانية من 17 إلى 18 في المئة، مشيرا إلى ان الدراسات التي أجرتها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط كشفت عن هدر بنسبة 40 في المئة في الانفاق الحكومي.

ونظرا لأهمية ما ورد على لسان وزير المالية وأثره البالغ على ميزانية الدولة وعلى متطلبات سد العجز المفترض في الميزانية العامة اضافة الى تأثيره الكبير على الرؤية التنموية القادمة للحكومة.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – يرجى موافاتنا بنسخ من دراسات الامانة العامة للتخطيط التي أشار إليها وزير المالية في تصريحاته والتي كشفت عن هدر بنسبة 40 في المئة في الانفاق الحكومي وتم الاطلاع عليها من قبل وزارة المالية.

2 – ما خطط وتوجهات وزارة المالية التفصيلية لمواجهة الهدر في الانفاق الحكومي؟ مع موافاتي بنسخ من أي خطط او قرارات صادرة في هذا الشأن.

3 – يرجى موافاتي بكشف تفصيلي بالوزارات والمؤسسات الحكومية التي ثبت ان لديها هدرا ماليا في الانفاق خلال الاربع سنوات الماضية متضمنا الجهة ومقدار الهدر سنويا والبنود التي ورد فيها الهدر.

4 – يرجى تبيان دور وزارة المالية في ايقاف الهدر في الانفاق الحكومي خلال السنوات الأربع الماضية.

محمد الدلال

هل تم تعيين كويتيين أو غير كويتيين تحت مسمى مستشار أو خبير؟

وليد الطبطبائي يسأل الجبري عن صحة الاستعانة بجهات خارج قانون المناقصات

د.وليد الطبطبائي

وجه النائب د.وليد الطبطبائي سؤالا إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري عن صحة تعاقد مكتب الوزير مع جهات لتقديم خدمات خارج إطار قانون المناقصات العامة.

وطالب النائب في سؤاله تزويده بالآتي:

1 – هل تعاقد مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب مع شركة أو جمعية نفع عام أو أفراد اعتباريين أو جهة اعتبارية لتقديم خدمات أو مشروع أو برنامج أو ما يسمى مبادرة خارج إطار القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فهل يشكل ذلك مخالفة للمادة 2 من القانون والتي نصت على تطبيق أحكام القانون على جميع الجهات الحكومية؟ وهل أبرم المكتب عقودا من دون موافقة الجهاز المركزي للمناقصات العامة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فهل استثني المكتب من الموافقة؟ مع تزويدي بالمستندات والقرارات الدالة على ذلك.

2 – هل يوفد مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب العاملين أو غير العاملين في مهام خارجية أو بعثات خارجية أو يدعم دورات تدريبية خارجية أو داخلية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من قرارات ديوان الخدمة المدنية بالموافقة، وإذا كان هناك استثناء من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (6) لسنة 2013 الصادر في تاريخ 7 أبريل 2013 الذي يؤكد فيه المجلس اختصاص ديوان الخدمة المدنية وحده في الإيفاد للدورات التدريبية، يرجى تزويدي بنسخة منه.

3 – هل يقدم مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب مكافآت مالية تحت مسميات جوائز تشجيعية أو جوائز الدولة وغيرها أيا كان مسماها تبدأ من500 دينار كويتي إلى 10 آلاف دينار ؟ مع تزويدي بنسخة من قرارات ديوان الخدمة المدنية بالموافقة على ذلك ؟ وإذا كان هناك استثناء يرجى تزويدي بنسخة من الاستثناء من مجلس الخدمة المدنية أو بقرار من مجلس الوزراء أسوة بجوائز مسابقة القرآن الكريم السنوية.

4 – هل شكل مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب فريق عمل أو لجانا من الكويتيين أو غير الكويتيين وقام بدفع مبالغ شهرية أو مقطوعة لأعضاء ورؤساء هذه الفرق بمبالغ تصل إلى 1200 دينار شهريا من دون علم ديوان الخدمة المدنية وخصوصا التعميم رقم (41) لسنة 2016 والتعاميم والقرارات في شأن فرق العمل للجهات الحكومية؟ يرجى تزويدي بنسخة منه إن وجد؟.

5 – هل عين كويتيون أو غير كويتيين تحت مسمى مستشار أو خبير أو استعين بخدمات أحدهم في مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب؟ وهل يتم ذلك وفقا لضوابط ديوان الخدمة المدنية؟ يرجى تزويدي بنسخة من موافقات ديوان الخدمة المدنية للمعينين تحت بند خبير أو مستشار منذ إنشاء المكتب حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وإذا كان هناك استثناء من مجلس الخدمة المدنية فيرجى تزويدي بنسخة منه.

6 – لماذا تتم تسمية مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب باسم وزارة الدولة لشؤون الشباب في الإعلام وفي المخاطبات الرسمية والذي يعد مخالفا للمرسوم رقم 8 لسنة 2013 بإنشاء مكتب لوزير الدولة لشؤون الشباب الذي ينص على تسميته بمكتب وزير الدولة لشؤون الشباب؟ وإذا كان هناك مرسوم آخر بتغيير الاسم فيرجى تزويدي بنسخة منه ، وما سبب تسمية مدير مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب وفقا لمرسوم التعيين بمسمى آخر» وكيل وزارة الدولة لشؤون الشباب»؟ إذا كان هناك مرسوم بتعديل المسمى يرجى تزويدي بنسخة منه

كم بورصة في العالم شاركت في هذه الاحتفالية؟

الشطي يسأل الجبري عن ملابسات «جرس البورصة للمساواة بين الجنسين»

وجه النائب خالد الشطي سؤالا إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري، عما نشر في وسائل الإعلام بشأن «جرس البورصة» وبرنامج عدسة.

ونص السؤال على ما يلي:نشرت وسائل الإعلام في 10 مارس الماضي، خبرا مفاده خضوع الحكومة لبعض أعضاء مجلس الامة المعروفين بتوجيهاتهم ضد المرأة، وجاء في تفاصيل الخبر أن احتفالية الامم المتحدة بيوم المرأة العالمي، التي تشارك فيها أكثر من 60 بورصة عالمية، لم تمر كما كان مقررا لها في البورصة الكويتية، إذ تم تغيير اسم الاحتفالية من قرع الجرس للمساواة بين الجنسين الى تمكين المرأة، فضلا عن تبديل الجرس العادي، الذي كان ينبغي استخدامه لإعلان إنهاء التداول كبقية البورصات العالمية، بالجرس الإلكتروني، الى جانب تغيير كل المطبوعات والبنرات المعدة سابقة قبل بدء الاحتفالية بساعات.

ولما كانت المادة 29 من الدستور تنص على أن الناس سواسية في الكرامة الانسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

–ما مدى صحة ما جاء في تفاصيل الخبر المذكور؟

–هل صحيح انه تم تغيير اسم الاحتفالية من قرع الجرس للمساواة بين الجنسين الى تمكين المرأة؟ اذا كانت الاجابة نعم فما اسباب ذلك؟ وما السند القانوني الذي بناء عليه تم تغيير اسم الاحتفالية؟ يجب تزويدي بنسخة من الدعوة التي وجهت لحضور الاحتفالية قبل وبعد تغيير المسمى.

– ما أسباب استبدال الجرس العادي كما كان مخططا بالجرس الإلكتروني؟ وهل صحيح أنه أجري تغيير كل المطبوعات والبنرات المعدة سابقا قبيل البدء بالاحتفالية بساعات؟ وكم تكلفة هذه المطبوعات قبل وبعد التعديل؟ وكم بورصة في العالم شاركت في هذه الاحتفالية؟

خالد الشطي

إلغاء المناقصة الأولى بسبب ارتفاع سعر العروض وحفاظا على المال العام

الرشيدي: مناقصة ثانية لبناء 3 ناقلات غاز مسال عملاقة بقيمة 213 مليون دولار

ربيع سكر

أكد وزير النفط وزير الكهرباء والماء رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بخيت الرشيدي أن المناقصة الأولى بشأن بناء وتسليم ناقلتي غاز مسال عملاقة (VLGC–LPG) تم إلغاؤها بناء على طلب شركة ناقلات النفط الكويتية إيمانا من الشركة بالحفاظ على المال العام نتيجة لارتفاع الأسعار عن معدل أسعار هذا النوع من الناقلات ، جاء ذلك في رد من الوزير الرشيدي على سؤال برلماني عن توقيع عقد بناء وتسليم ناقلات غاز عملاقة في 24 / 1 / 2018 بقيمة إجمالية (213) مليون دولار وبقيمة (71،12) مليون دولار للناقلة الواحدة بعد إلغاء المناقصة الأولى نتيجة ارتفاع سعر العروض المستلمة.

وأضاف الرشيدي : انه تم طرح الممارسة الثانية في العام 2017 لبناء وتسليم 3 ناقلات غاز مسال عملاقة متطابقة بدلا من ناقلتين اثنتين في الممارسة الاولى المطروحة في العام 2014 وتم الغائها بسبب ارتفاع سعر العروض المقدمة ، وأشار الرشيدي إلى أنه تم دمج مشروع بناء ناقلة غاز مسال عملاقة ثالثة الى مشروع بناء الناقلتين السابقتين.

وعن أسعار العروض المقدمة ، قال الرشيدي : ان أسعار الناقلات في الممارسة الأولى بالدولار الأمريكي كانت كالتالي : العرض الاول – شركة هيونداي الكورية للصناعات الثقيلة وقيمة العرض لكل ناقلة بعد التفاوض يبلغ 71 مليون و120 الف دولار

العرض الثاني – شركة دايو الكورية لبناء السفن والهندسة البحرية وقيمة العرض لكل ناقلة بعد التفاوض يبلغ 136 مليون و590 ألف دولار.

وأضاف الرشيدي : ان أسعار الناقلات في الممارسة الثانية بالدولار الأمريكي كانت كالتالي :

العرض الاول– شركة هيونداي الكورية للصناعات الثقيلة وقيمة العرض لكل ناقلة بعد التفاوض يبلغ 71 مليون و120 ألف دولار.

العرض الثاني – شركة شنغهاي الصينية لبناء السفن وقيمة العرض لكل ناقلة بعد التفاوض يبلغ 72 مليون دولار.

ووفق جدول أسعار العروض في الممارسة الثانية الذي تضمنه رد الوزير الرشيدي فان عرض اقل الأسعار قيمته الإجمالية تبلغ 213 مليون و36 ألف دولار لبناء 3 ناقلات غاز مسال عملاقة بمعدل 71 مليون و120 ألف دولار للناقلة الواحدة.

وعن أسباب انخفاض سعر الناقلات في المناقصة الثانية عن المناقصة الأولى بنسبة 50% وإجراءات شركة ناقلات النفط ومؤسسة البترول الكويتية ، قال الرشيدي : انه تم تشكيل فريق عمل خارطة الطريق لبناء عدد 2 ناقلة غاز مسال فئة (VLGC) ، وتم تشكيل فريق لمراجعة المواصفات الفنية ومسودة عقد البناء وتم التنسيق بين مؤسسة البترول الكويتية وشركة ناقلات النفط الكويتية لبيان المواصفات الفنية المطلوبة مقارنة بالمواصفات الفنية القياسية المتوفرة في أسواق البناء لتتماشى مع القوانين البحرية الدولية والمحلية.

وتابع الرشيدي : وانتهت الدراسة بإعادة صياغة المواصفات الفنية وتحديد المتطلبات الالزامية والإستغناء عن العناصر الإضافية التي كانت احد أسباب ارتفاع الأسعار والتي كانت متماشية مع آراء فريق عمل خارطة الطريق.

وأضاف الرشيدي انه بناء على توجيهات لجنة الشراء العليا لمشاريع مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة تم إعادة دراسة متطلبات معايير التأهيل المسبق لأحواض بناء الناقلات بهدف اتاحة الفرصة أمام مؤسسة البترول الكويتية بدراسة المواصفات القياسية التي توفر كفاءة التشغيل وسلامة الابحار.

بخيت الرشيدي

وقال الرشيدي : بالإضافة الى ما سبق هناك عوامل أخرى ساهمت في انخفاض الأسعار على النحو التالي :

– تم دمج مشروع بناء ناقلة غاز مسال عملاقة ثالثة الى مشروع بناء الناقلتين السابقتين.وعليه تم طرح الممارسة في العام 2017 لبناء وتسليم ثلاث ناقلات غاز مسال عملاقة متطابقة بدلا من اثنين في العام 2014.

– خلال فترة طرح الممارسة الأولى كان الطلب متزايد على هذا النوع من الناقلات (ناقلات الغاز العملاقة) أما في فترة طرح الممارسة الثانية فقد كان الطلب في أدنى مستوياته وهناك ندرة في الطلب على هذه الفئة من الناقلات.

– تأهيل الشركات الصينية ودخولها في الممارسة عمل على زيادة المنافسة وتحسين الأسعار.

– مراجعة المواصفات الفنية وقائمة الموردين بما يتماشى مع المتطلبات التشغيلية.

وعن الإجراءات التي اتخذت لمحاسبة الجهة أو الأشخاص المعنيين في طرح المناقصة الأولى والتي زادت فيها الأسعار وكادت أن تسبب خسارة 140 مليون دولار من المال العام، ،قال الرشيدي : لم يتم محاسبة اي جهة أو أشخاص ولَم يتم تشكيل لجنة تحقيق بسبب عدم وجود تهاون في وضع المواصفات الفنية أو طرق التأهيل ، لافتا الى انه تم إلغاء الممارسة الاولى بناء على طلب شركة ناقلات النفط الكويتية إيمانا من الشركة بالحفاظ على المال العام نتيجة لارتفاع الأسعار عن معدل أسعار هذا النوع من الناقلات ، إضافة إلى اجتياز سعر العرض للميزانية المرصودة للمشروع.

ردا على سؤال الشاهين

الخرافي: مكتب «شؤون مجلس الأمة» لم يرفض تعيين أي من ذوي الإعاقة

ربيع سكر

أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي أنه تم تعيين عدد من ذوي الإعاقة المؤهلين مهنيا لدى مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة قبل صدور القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقال الخرافي ردا على سؤال النائب أسامة الشاهين عن تطبيق وزارة الدولة لشئون مجلس الامة لقانون ذوي الإعاقة : انه لم يسبق لمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة رفض تعيين أي من ذوي الإعاقة من المؤهلين مهنيا لديه وذلك منذ صدور القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حتى تاريخ ورود السؤال.

عادل الخرافي

التعاقد مع شركة أخرى لنقل نزلاء «الحضانة العائلية»

الصبيح: إنهاء عقد إحدى شركات السيارات بسبب إضراب السائقين

وأكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ردا على سؤال برلماني أن الوزارة فسخت العقد مع الشركة التي رست عليها مناقصة تأجير السيارات لنقل نزلاء دور الحضانة العائلية نتيجة للضرر الذي حدث بعد إضراب سائقي الشركة عن العمل 7 أيام وتم إبرام عقد جديد مع شركة أخرى.

وقالت الصبيح في ردها : ان الوزارة تعاقدت مع إحدى شركات تأجير السيارات لنقل نزلاء دور الحضانة العائلية التابعة لادارة الرعاية الاجتماعية ومناقصة تأجير سيارات لنقل نزلاء دور الحضانة العائلية كان قد تقدم لها 5 شركات وتم اختيار الشركة صاحبة عرض اقل الأسعار وفقا لإجراءات وضوابط قانون المناقصات المركزية.

وقالت الصبيح : ان سائقي الشركة أضربوا بصورة جزئية عن العمل 7 أيام متفرقة وشاملة لعدة قطاعات في الوزارة وتم تطبيق الغرامات المنصوص عليها في المناقصة في كافة بنود العقد.

وتابعت الصبيح : ونتيجة للضرر الحاصل للوزارة ولجسامة الخطأ وعدم استيفاء الشركة لبنود العقد فقد تم فسخ العقد وإبرام عقد جديد مع شركة أخرى.

واضافت الصبيح : ان العمل في قطاع الرعاية الاجتماعية ذو طابع إنساني وغالبا ما يبذل الموظفون جهدا إضافيا تطوعيا لتقديم العون لنزلاء الرعاية اثناء أو خارج أوقات الدوام ولذلك يتم تقدير عملهم بصرفهم البدلات المناسبة او تكريمهم.